النزاع الاجتماعي المتأصل في افريقيا وانعكاساته على الدولة الوطنية

The influnce of the protracted social conflict in the national african state

عائشة سالمي*[1]، عمر بوجلال [2]

[1]جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، selmi.aicha22@gmail.com

[2] جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، omar-sience-po@outlook.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/28 تاريخ القبول: 2022/12/23 تاريخ النشر: 2022/12/28

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى التطرق لنظرية النزاع الاجتماعي المتأصل protracted social conflict theory لـ "ادوارد أزار" والمرتبطة بتحليل النزاعات التي لها علاقة بالهوية والتي تنتشر بقوة في القارة الافريقية وتتسم بنوع شديد من التعقيد سواء من ناحية خلفياتها وأسبابها او فيما يتعلق بتداعياتها وآثارها على الدولة الوطنية وما جاورها ؛ حيث نصل إلى أن هذه التركيبة الاجتماعية المتنوعة تجعل من الصعب الخروج من منطق المؤسسات الجهوية (العشيرة-القبيلة-الجماعة) إلى منطق المؤسسات الوطنية (الدولة). ويمكن التنبؤ بمستقبل الدولة الوطنية بمفهومها الحديث من خلال مقتربي الجماعة وعلاقة الدولة بالمجتمع ، وبالتالي نخلص الى انه تصبح العلاقة بين متغير النزاع الاجتماعي والدولة الوطنية الحديثة علاقة طردية ، فكلما كانت الأولوية للجماعة ومنطق التنازع بينها قويا كلما انعكس ذلك سلبا على قوة الدولة الوطنية وتماسكها .

الكلمات المفتاحية : النزاع الاجتماعي المتأصل؛ الدولة الوطنية ؛ الهوية.

Summary: This study have dealt with the theory of the protracted social conflict theory of Edward Azar, which is linked to the analysis of identity-related conflicts that spread strongly in the African continent and are of a very complex nature, whether in terms of its backgrounds, causes or consequences on the national state and its vicinity; this divers social structure makes it difficult to move from the logic of regional institution clan-tribe-group to the logic of national institutions –state-.the future of state in its modern sense can be foreseen through the relationship between the variable of social conflict and the modern national state becomes one of expulsion, the stronger the community's priority and the logic of conflict between it whenever this adversely affects the power and cohesion of the national state.

Keywords: protracted social conflict; national state; identity

***المؤلف المرسل**

1- مقدمة

لطالما ارتكز الفكر الواقعي الجديد على دراسة القضايا الإستراتيجية كالأمن القومي والردع النووي وتوازنات القوى والسباق نحو لتسلح وغيرها...غير أن أجندة القضايا في السياسة العالمية قد اتسعت لتشمل قضايا أخرى مختلفة على غرار حقوق الإنسان والأقليات والعرقيات والإرهاب والبيئة، فقد انعكس ذلك على إسهامات المفكرين لأجل تحليل هذه الظواهر وعلاجها ، ونحن هنا أمام إحدى هذه المساهمات والتي تمثلت في نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل protracted social conflict theory لـ "ادوارد أزار" والمرتبطة بتحليل النزاعات التي لها علاقة بالهوية والتي تنتشر بقوة في القارة الإفريقية و تتسم بنوع شديد من التعقيد سواء من ناحية خلفياتها وأسبابها أو فيما يتعلق بتداعياتها وآثارها على الدولة الوطنية وما جاورها ؛ هذه النزاعات وما عرف عليها بكونها طويلة الأمد،لها تداعياتها العميقة الأثر على الدولة الوطنية ووحدتها ومستقبلها.

إذ تمثل النزاعات طويلة الأمد عاملا أساسيا للكثير من الكوارث الإنسانية ، وقد تؤدي إلى نزوح طويل الأمد والى الهجرة وحتى الانتكاسات التنموية..و لفهم ديناميكيات هذا النمط من النزاع حسب "ازر" يجب أن نركز على فهم الجماعة كوحدة للتحليل "الدين، الثقافة،الاثنية" بدلا من مستويات التحليل السابقة والتي تركز في معظمها على الفرد أو الدولة.

إذ لا يخفى على أي متتبع لهذا الشأن أن الواقع الاجتماعي والسياسي الافريقي يظهر بوضوح تام بأن كثيرا من الدول في المنطقة لا تتمتع بحد أدنى من التوافق على الأهداف الجماعية داخل الدولة الواحدة في ظل غياب مؤسسات قوية بإمكانها أن تحقق التقارب المطلوب وتكريس قيم مشتركة بين كافة أفراد المجتمع. إذ لا تزال غالبية الدول الافريقية تستند إلى أبعاد التنوع المجتمعي في الاستحقاقات السياسية المختلفة التي تعتمد عليه في بناء المؤسسات السياسية والدستوري، ومازالت هذه الروابط المجتمعية تؤثر وتحدد توجّه الجماعات داخل الدولة الواحدة ولازالت تشكل العامل الأساسي في انتشار النزاعات الداخلية، حتى ولو تمكنت بعض الدول الافريقية من التعامل الإيجابي مع هذا التنوع إلا أن غالبية الدول الافريقية فشلت في تجميعه وربطه بشعور الانتماء في ظل الدولة الوطنية الواحدة [1].

[1] عبد الوهاب بن خليف، "التعددية الاثنية وتاثيرها على بناء الدولة الوطنية في افريقيا ،القرن الافريقي انموذجا"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد: 06، جوان 2016، ص 41.

وفي خضم هذا الاهتمام نطرح **الإشكالية** التالية :

ماهي مختلف العوامل التي أدت إلى استدامة النزاعات الاجتماعية وما أثر ذلك على الدولة الوطنية في افريقيا ؟

ولأجل الإجابة على هذه الإشكالية سنتتبع خطة دراسة تشتمل على العناصر التالية :

2.الإطار العام للدراسة:

1.2 مفهوم نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل :

1.1.2 : مفهوم النزاع طويل الأمد :

ساد سجال بين الفقهاء حول الوقت ،هل يشكل عاملا مهما في النزاع وهل يجب أن يتعامل القانون الدولي الإنساني مع النزاعات المسلحة ذات المدى الأطول نسبيًا بطريقة مختلفة عن الطريقة التي يتعامل بها مع النزاعات ذات المدة الأقصر ام أن الأمر سيان طالما كلا الحالتين فيهما تهديد للسلم والأمن الدوليين ولحياة الأفراد وللبنى المؤسسية .

من هذا السجال وبالأخص من الناحية النظرية، يمكن استخلاص ثلاثة نُهج مفاهيمية محتملة تتعلق بـ "النزاع المسلح المتطاول الأجل"- بصيغته الواردة في نظام روما الأساسي. فبموجب النهج الأول، يمكن النظر إلى إدراج هذا المفهوم في النظام الأساسي على أنه يؤدي إلى ظهور فئة (فرعية) من النزاع المسلح غير الدولي. وبموجب الثاني، يمكن اعتبار أن النزاع المسلح غير الدولي ككل- وليس (مجرد) ركنًا أو أكثر من الأركان التأسيسية المكونة له- يجب أن يكون طويلًا بالقدر الكافي، وإلا فإن المحكمة الجنائية الدولية قد لا تمارس الاختصاص على جرائم الحرب ذات الصلة؛ ووفقًا لهذا النهج، من شأن الصياغة أن تقرر حدًا يستلزم مدة دنيا .وأخيرًا، بموجب النهج الثالث، يمكن اعتبار أن مفهوم "النزاع المسلح المتطاول الأجل" مدمج في التحليل المتعلق بأحد الركنين أو كليهما اللازمين لإثبات وجود نزاع مسلح دولي يخضع للاختصاص المناسب للمحكمة على جرائم الحرب. هذين العنصرين هما (1) شدة الأعمال العدائية (2) وتنظيم الطرف (أو الأطراف) غير الحكومي[1].

ورغم هذه الاجتهادات فليس هنالك حتى الآن اتفاق حول تعريف النزاع طويل الأمد أو ماهي المدة المحددة التي يجب أن يكون قد استغرقها النزاع حتى يوصف بأنه " طويل الأمد" ، غير أن هدا المصطلح ظهر في سبعينيات القرن

[1] داستن ايه لويس، " مفهوم النزاع المسلح المتطاول الاجل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي وانهاء النزاعات المسلحة بموجب القانون الدولي، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، 2020، ص 1096.

العشرين في كتابات البروفيسور " ادوارد أزار" الذي ميز النزاعات الاجتماعية الممتدة بخاصيتين : استعصاؤهما على الحل وطول أمدها.[1]

ويمكن أن يعرف على انه " نزاع بين دولتين وعلى فترة ممتدة من الزمن من اجل الحفاظ على مصالح مجتمعية ،وطنية وحاجات فردية أين يكون اللجوء الى القوة أمرا واردا.[2]

2.1.2 النزاع الاجتماعي المتأصل :

أما النزاع الاجتماعي المتأصل فيقصد به نوع من النزاعات التي ظهرت بعد الحرب الباردة ، التي لاتكون بسبب الخلافات التقليدية على الحدود أو الموارد الاقتصادية ، وانما تدور حول مسالة الهوية الطائفية والاحتياجات الإنسانية .

إد يشير "ازار" في تعريفه للنزاع الاجتماعي المتأصل أو طويل الأمد؛ حيث يقول بأنها " العلاقات النزاعية الطويلة الموسومة بالتفاعلات العنيفة المتقطعة بين جهة فاعلة من غير الدول non state actor وهوية أخرى عل الأقل ، يمتد لمدة من الوقت كافية ليصبح مترسخا تماما في بنية المجتمع بسبب الجماعات المتنازعة ، حيث القضايا التنافسية النزاعية قد تبقى أو تتغير عبر الزمن ، وتدرك من قبل كل الفواعل لتصبح مرتبطة بقوميتهم شخصيتهم ، وحاجاتهم المجتمعية التي تعتبر غير مادية". حيث حدد "ازار" في نظريته اربع مجموعات من المتغيرات كشروط مسبقة ومصادر لهذه النزاعات وهي ، مكون الجماعة communal content of society ، الاحتياجات الإنسانية human needs ، دور الدولة state's role ؛ والصلات الدولية او الروابط الدولية international linkages .[3]

2.2.علاقة الهوية بالنزاع الاجتماعي :

[1] **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** ،"النزاعات الممتدة والعمل الإنساني ، من واقع التجارب الحديثة للجنة الدولية للصليب الأحمر "، جنيف ،2016، ص 09.

[2] Colarsi,micheal and william r.thompson, « strategic rivalries, protracted conflict, and crisis escalation », **journal of peace research** , n :39,may 2002,pp 263-364.

[3] لبنى بهولي ،" النزاعات الاجتماعية المتأصلة في افريقيا جنوب الصحراء" ، **أطروحة دكتوراه** ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018، ص 54.

1.2.2 الهوية كعامل محفز ومحرك للنزاعات

مع تآكل الثقة في الحكومات والنخب والمؤسسات القائمة الأخرى، من المرجح أن تتفتت المجتمعات أكثر على أساس الهويات والمعتقدات، ويتجه الناس في كل منطقة إلى مجموعات مألوفة ومتشابهة التفكير من أجل المجتمع والشعور بالأمن، بما في ذلك الهويات الثقافية وغيرها من الهويات دون الوطنية، وكذلك التجمعات والمصالح عبر الوطنية.

بحيث تتكاثر الهويات والانتماءات وتصبح أكثر وضوحا في نفس الوقت، وهذا بدوره يؤدي إلى مزيد من الأدوار المؤثرة لمجموعات الهوية في المجتمع والسياسة مما يجعل الهويات الوطنية تحت الضغط وفي بعض البلدان، يمثل الخلاف بين الهويات تحديا لمفاهيم الهوية الوطنية، والتي كانت تاريخيا مصدر تماسك الدولة والهدف القومي.

اذ نجد أن القومية اكتسبت بشكل عام قوة، ولكن في بعض الحالات تكتسب الأشكال الإقصائية للقومية مكانة بارزة وتضعف المثل العليا للقومية المدنية، وقد تكون المجتمعات المتنوعة عرقيا وثقافيا أكثر عرضة للتحدي. فقد سادت أشكال القومية الإقصائية في العديد من المناطق، ولاسيما تلك التي تشهد تغيرات ديمغرافية، مع نمو اقتصادي بطيء أو راكد والأشخاص الذين يخشون فقدان المكانة الخاصة، كما يعمل بعض القادة والأنظمة على تأجيج النزعة القومية الإقصائية للترويج لحكمهم وسياساتهم، كما تسعى بعض الأنظمة الحكومية إلى استخدام الموضوعات الدينية والعرقية في البلدان الأخرى لحشد الدعم الشعبي الأجنبي لأهداف سياستها الخارجية. وفي حالات أخرى، أدى انعدام الأمن الثقافي والاقتصادي الناجم عن العولمة إلى تغذية القوى القومية[1].

يمكننا القول عموما انه هناك ثلاثة ظروف خارجية أساسية تساهم في بروز هوية الجماعة :

-قسوة الأضرار الواقعة على الجماعة الاثنية بالنسبة لجماعات أخرى.

-مدى الاختلافات الثقافية بين جماعات اثنية وجماعات أخرى تتفاعل معها.

---

[1] هشام جعفر، " من صراع الحضارات الى صراع الهويات" ، **من الموقع الالكتروني** : https://www.aljazeera.net/opinions/2021/5/10/%D9%85%D9%86-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%84%D9%8A-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA، تاريخ الاطلاع 2022/05/24، الوقت : 15.58.

-كثافة الصراع مع الجماعات الأخرى والدولة [1].

2.2.2 تعدد الهويات وأثرها على الدولة الوطنية في افريقيا :

النزاع الاجتماعي المتأصل هو نمط من النزاعات التي لاتقوم على المصالح المادية وانما على الحاجات ، خاصة الهوية ذات الصلة باحتياجات الفئات الاثنية والوطنية او المجموعات المحلية ، فالنزاعات الاجتماعية المتأصلة تبرز حسب –آزار– عندما تحرم المجتمعات من تلبية احتياجاتها الأساسية على أساس الهوية ،حيث أن العلاقة بين الدولة والمواطنة في افريقيا وبسبب تعدد الهويات وتنافسها فإن ذلك قد اثر سلبا على ولاء المواطن لدولته فصار ينظر الى الهوية الجماعية على أنها " هوية استعبادية تولد اللامساواة" وبذلك فقدت المواطنة مضمونها وصارت مجرد شعار حيث حرم المواطن من الحقوق والمزايا فنابت الجماعات وأخذت الاولوية عن الدولة بوصفها محور الانتماء والولاء ، فالشعور بالحرمان من حقوق المواطنة ساعد على تحول الجماعات العرقية والاثنية الى جماعات منغلقة على ذاتها[2].

فتحليل النزاع الاجتماعي المتأصل يركز بدرجة أولى على هوية المجموعات ، مع الاشارة الى ان مصادر مثل هذه النزاعات تكمن أساسا داخل او عبر الدولة اكثر منها بين الدول ، وان العلاقة بين مجموعات الهوية والدول تمثل جوهر المشكلة وهي ما أسماه آزار بـ disarticulation أي التفكك بين الدولة والمجتمع ككل [3].

كل هذا و في ظل استمرار العجز الديمقراطي وعدم الاستقرار السياسي في الأنظمة الافريقية بسبب الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول التي تتبنى عقائد " اقصائية" ، وتنشيء شبكات عابرة للحدود متينة تتوسع باستمرار، حيث تم سحب الحقوق السياسية والمدنية وانكمشت الحقوق الاجتماعية فتحولت المواطنة كما اشرنا سابقا الى مفهوم صوري مفرغ المضمون مما ساهم في تولد علاقات تضامن ومقاومة قائمة على أسس اثنية ودينية.

وفي هذا الصدد أشار "آزار" الى عدة أشكال مختلفة من الاحتياجات ، على غرار احتياجات الوصول السياسي ، احتياجات الأمن واحتياجات القبول ، فبالنسبة لما يتعلق بالاحتياجات السياسية فقد أشار الى المشاركة الفعالة للأفراد في المؤسسات السياسية والاقتصادية وحتى على مستوى اتخاذ القرار. اما الاحتياجات الأمنية

[1] لبنى بهولي، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

[2] مسيح الدين تسعديت ،"خصوصية النزاعات الافريقية وتداعياتها على آليات الإدارة حالة مالي"، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد 23، جوان 2016، ، ص98-99

[3] لبنى بهولي ،" الازمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية"، **رسالة ماجستير**،جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010/2009 ، ص64

فعرفها على انها الاحتياجات المادية للسلامة البدنية والأمن الغذائي والإسكان.بينما تسير احتياجات القبول الى الهوية المتميزة والاعتراف الاجتماعي. [1]

فآزار يعتبر أيضا أن تحديد هوية الأطراف المنخرطة في النزاع يسمح في الأصل بمعرفة نوع النزاع ويعتبر ذلك من أهم العناصر لتحليل النزاع وبالتالي السير السليم نحو إدارته وحلّه . فالهوية محورية بالنسبة لمعظم الجماعات المتورطة في النزاعات كما اشرنا سابقا ، وهنا يتفق معه " رونالد فيشر Ronald Fisher " الذي يرى ان :" الوحدة الأساسية للتحليل في النزاع الاجتماعي المطول هي جماعة الهوية بتعريفها العرقي او العنصري او الديني او اللغوي او غيره ، فمن خلال جماعة الهوية يتم التعبير عن الاحتياجات الإنسانية الملحة بمفردات اجتماعية وغالبا سياسية ، كما ان الهوية الجماعية نفسها تتوقف على اشباع الاحتياجات الأساسية كالأمن والاعتراف وعدالة التوزيع". [2]

.1.3 اثر النزاعات الاجتماعية المتأصلة على الدولة الوطنية :

تعتبر الدول الإفريقية من بين المناطق التي تختزن ضمن مكوناتها الاجتماعية أقليات عرقية وإثنية ودينية متعددة، فهي تعد من ضمن أكثر الأقطار حاجة إلى استثمار هذا التعدد لتقوية كيان المجتمع والدولة؛ عبر مقاربة أكثر عدالة وديمقراطية. إذ أن درجة انصهار وتعايش مختلف هذه الأجناس داخل المجتمع الواحد؛ تظل في جانب مهم منها متوقفة على طبيعة التعامل الذي تسلكه السلطات السياسية والاجتماعية نحوها؛ فالنأي عن العدالة والحرية والديمقراطية يحرض مختلف المكونات الاجتماعية على الاختباء خلف الخصوصية والميل نحو الانغلاق عن المحيط العام؛ والبحث عن مشاريع بديلة خاصة بها؛ مما يفضي إلى مظاهر من الصراع والاضطراب والتعصب والانقسام؛ في حين أن التشبث بهذه القيم والمبادئ يكرس الوحدة الوطنية ويدفع نحو التعايش والاندماج. وبالتالي لاتتحول التعددية الى مشكلة تهدد الدولة الوطنية الا عندما تفتقر هده الدولة لشروط بناء المواطنة كاطار اعلى وأسمى لتفاعل الافراد.

وبالتالي فمشاكل الهوية تسهم إلى حد كبير في تنمية الدوافع النفسية للنزاعات الاجتماعية طويلة الأمد ، فان لم يتم معالجة هده المشاكل فان العنف سيترسخ في هوية الفرد ، الجماعة والمجتمع ككل ، لان الافراد المنخرطين في النزاع سيبدؤون بتعريف أنفسهم من خلال النزاع، ذلك لكون الأحداث التي قد تهدد جماعة ما ستولد تضامنا غير

[1] **المرجع نفسه.**

[2] لبنى بهولي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 56

مسبوق بين الأفراد المنتمين لنفس الجماعة ، وبما ان الحفاظ على هذه الهوية واسترجعاها قد يستغرق وقتا ، فان العنف المرافق لهذه المرحلة قد يصبح عاملا على استدامة النزاع الاجتماعي.

وهذا ما أكدته " الزابيث كرايتون Zlizabeth crighton " في دراستها للديناميات الداخلية للنزاعات الاجتماعية الممتدة ، حيث تؤكد على أن النزاعات الاجتماعية الممتدة هي نزاعات ناتجة عن أزمة الهوية ، لذلك يغلب على هذه النزاعات الطابع الدموي؛ العنف وانهيار مؤسسات الحكم وانقسام الرأي العام ونمو التناقضات الراديكالية وصعوبة الوصول الى تسوية سياسية للنزاع.[1]

1.1.3 انعكاس التعددية المجتمعية على وحدة الدولة الوطنية :

يظهر جليا لمتتبع هذا الشأن أن التعدد ضمن المجتمعات الافريقية يلقي بظلاله على الدولة الوطنية فيها لاسيما تماسكها ووحدها وذلك كنتيجة للعديد من التحديات :

- **الاستقطابات السياسية:** الانقسامات السياسية المحتدمة تحول دون التوافق على إجراءات تحقيق التوازن و العدالة، لا سيما في الدول التي يحكمها توازن هش بين القوى السياسية .

- **النزعة الإقصائية:** حيث تغلب على التفاعلات بين التكوينات المجتمعية في الدولة الواحدة النزعة الاقصائية وغلبة مصلحة واهداف جماعة معينة على باقي الجماعات الأخرى، مما يولد حتما الصراع والتنافس بينها.

- **الانقسامات المجتمعية:** إذ تزيد الصراعات الإثنية والطائفية والقبلية من العقبات التي تحول دون استقرار الدولة ووحدة هويتها الوطنية، حيث يصبح دلك جزءًا من تناقضات صراع ممتد على تقاسم السلطة والثروات الوطنية.

- **عدالة الحد الأدنى:** وتكمن هذه الإشكالية في محاولة بعض نظم الحكم وضع حدود على استحقاقات العدالة الانتقالية،لاسيما خلال مراحل متقدمة من إدارة النزاع ، بهدف تفادي إحالة أي من المسئولين السياسيين أو الأمنيين للمحاكمة، حيث يتم الاكتفاء بآليات التحقيقات المستقلة، ومنح تعويضات لأسر الضحايا دون تكريس حقوق التقاضي ، وهو ما قد يتسبب في استمرار الانقسامات وفقدان الثقة في إجراءات إقرار العدالة الانتقالية. [2].

- **تصدع البنية المؤسساتية:** في ظل انهيار المؤسسات الأمنية وانتشار الميليشيات المسلحة.

---

[1] **المرجع نفسه** ، صص 33-34

[2] محمد عبد الله (يونس) ،: " استحقاق مؤجل: إشكاليات تطبيق العدالة الانتقالية في الدول العربية" ، التحليلات (التحولات الداخلية)، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ، 2013/01/16. **على الرابط:** https://bit.ly/2MlmSuT استرجع بتاريخ : 2022/05/23.

3-2:إدارة التنوع المجتمعي من منطلق علاقة الدولة بالمجتمع :

في إطار إدراج محور العلاقة والمجتمع في صلب تحليل بناء الدولة على ضوء النقاشات التي أثيرت طيلة العقود الماضية 1970-2000، التي تمحورت حول مدى التزام الحكومة في بلد معين بتطوير علاقة الدولة بالمجتمع، وفقا لهذا اتجهت رائدة النظرية المؤسساتية الاجتماعية " تيدا سكوكبول Theda Skocpol" : إلى تناول علاقة الدولة بالمجتمع من زاوية الصراع والتنافس والهيمنة مركزة على استقلالية الدولة التي تتحقق وفقا لدرجة حيادها بين الجماعات المختلفة ، هذه العلاقات تتوقف على قدرة الدولة في توسيع مجال هيمنتها على المجتمع وهنا تظهر درجة التغلغل المفرط للدولة في المجتمع التي تعمل على تشكيله ، في هدا الصدد تتمتع الدولة بقدرة عالية من المرونة ودرجة أعلى من القوة في حالتان وهما : عندما تكون عملية بناء الدولة مؤسسة على الروابط الاجتماعية القائمة ، أو عندما تقوم بإدماج القوى المجتمعية في بنية مؤسساتها من خلال النقابات والجمعيات والتعاونيات ومن خلال هاتين الحالتين تتحدد درجة استقلالية الدولة .[1]

فقد أشير إلى الدولة الحديثة على أنها مشروع مثير للجدل ، غير أن معظم المفكرين استندوا في ذلك الى عدة ميزات بما في دلك الجيش الدائم ، والسلك الدبلوماسي والبيروقراطية المركزة واستبدال الإجراءات القانونية الموروثة الخاصة بالإجراءات المنطقية الموحدة، بترسيم الاقتصادات الوطنية ، وادماج السكان المواطنين....وتعتبر عملية مستمرة لاحياء الدولة وهي بث الروح في المؤسسات والقطاعات من اجل تعزيز قدرتها على التفاعل الإيجابي مع البنى الاجتماعية والسياسية ، وعدم اقصاء فئاتها حتى لايحصل التهميش، بل العيش في بيئة تسمح بالتوزيع العادل للثروات واحترام حقوق الانسان[2]

غير أن الملاحظ حتى ولو كانت الدول الواقعة تحت وطأة النزاع الممتد تتمتع ببنى تحتية اجتماعية واقتصادية قوية قبل اندلاع النزاع فان هذه البنى سريعا ما تتدهور بسبب الاضرار ومشكلات توريد السلع وتشتت الموظفين

[1] شلغوم نعيم، بوريش رياض، "بناء الدولة –الامة من منظور علاقة الدولة بالمجتمع" ، **المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 04 ، العدد:02، ديسمبر 2020، ص 06

[2] بومدين وسيلة، "التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا واثره على بناء الدولة الوطنية"، **مجلة الاستاد الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد :05، العدد 2، جانفي 2021، صص 654-655

وهجرة العقول وتأخر دفع الرواتب وأحيانا فرض العقوبات الدولية ناهيك عن صرف غالبية الميزانية على الأمن والسلاح على حساب الميزانيات المرصودة للبنية التحتية والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية[1].

إذ لا تزال غالبية الدول الافريقية تستند إلى التنوع المجتمعي في الاستحقاقات السياسية المختلفة و في بناء المؤسسات السياسية والدستورية، ولاتزال تؤثر وتحدد توجه الجماعات داخل الدولة الواحدة ولازالت تشكل العامل الأساسي في انتشار النزاعات الداخلية، حتى ولو تمكنت بعض الدول الافريقية من التعامل الإيجابي مع هذا التنوع الا انه وكما اشرنا سابقا فان غالبية الدول الافريقية فشلت في ربطه بشعور الانتماء في ظل الدولة الوطنية الواحدة .[2]

3-3:آليات تقليل اثر النزاعات المتأصلة على مستقبل الدولة الوطنية :

يمكن القول انه لبناء منطقة امنة من التهديدات الأمنية التماثلية واللاتماثلية لابد من ترسيخ القيم الديمقراطية وفق خصوصية البيئة الاجتماعية والثقافية والدينية بما يحقق وحدة الدولة الوطنية ، والذي يؤدي بدوره الى تحقيق الاستقرار للدول في القارة من خلال دعم التقارب في الرؤى والتفاهم والتسامح بين الشرائح الاجتماعية والنخب الحاكمة واسترجاع الثقة التي تضمن استمرارية وبقاء مؤسسات الدولة.

يضاف إلى ذلك عدم تهيئة المناخ السياسي والقانوني لإنجاز هذا الاستحقاق، بسبب تصاعد حدّة الاستقطاب السياسي والصراعات الإثنية والنزعات الانفصالية، بشكل يزيد من احتمال أن يصبح تطبيق إجراءات العدالة الانتقالية أحد الاستحقاقات المؤجلة إلى حين الانتهاء من الانتقال الديمقراطي للسلطة وتسوية الصراعات السياسية والطائفية، الأمر الذي يظهر أيضا الحاجة إلى دور فاعل للمجتمع المدني كوسيط بين الدولة و المجتمع وكداعم وحاشد ومعبئ وضاغط وموعِ بقضايا التنوع إدارته الرشيدة .

من ناحية أخرى ، نرى أن السبيل إلى تفكيك العلاقات التقليدية والبنى ما قبل الوطنية مرهون بإدراج الأفراد في بنى وعلاقات حديثة، مهنية وتنظيمات مدنية وسياسية مختلفة ذات مضامين اجتماعية/اقتصادية وثقافية وسياسية ، فنمو الانتاج الاجتماعي بجميع فروعه هو السبيل الأمثل لفتح مغاليق الدولة الوطنية الحديثة.

كما أن التنمية وعلاج التخلف يقللان حتما من النزاعات الاجتماعية المتأصلة.

---

[1] مزارة زهيرة، "التنوع الاثني وانعكاساته على عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الافريقي" ،**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد:06، ماي 2020، ص 286.

[2] عبد الوهاب بن خليف، "التعددية الاثنية وتاثيرها على بناء الدولة الوطنية في افريقيا ،القرن الافريقي انموذجا"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد: 06، جوان 2016، ص 41.

تعزيز الهوية الوطنية من خلال خلق الوعي السياسي لدى الفئات الاجتماعية وإغلاق ملف التمرد والمطالبة بالانفصال وإقامة الحكم الذاتي. ثم حسم إشكالية الهوية والاندماج الوطني وغرس قيم الولاء الوطني على نحو تختفي فيه نبرات الانفصال، وتعزز فيه هوية المواطنة والولاء لدولة الوحدة الوطنية على حساب الولاءات الأخرى[1]

مراعاة العامل الخارجي الذي له دور كبير في دعم أطراف النزاع والتدخل في تفاعلاته المختلفة ، وكذلك التحكم في آليات إدارته واستدامته.

4. خاتمة:

نخلص في خاتمة هده الدراسة إلى أن النزاعات طويلة الأمد تتسم باستمرارها لفترة طويلة واستعصائها على الحل فغالبا ما يتسم النزاع بحالات شد وجذب متفاوتة وتتباين حدته من وقت لآخر وقد يعاد تأطير النزاع أيضا باستحداث أهداف مختلفة له بمرور الوقت وقد يدخل في طور التدويل بطرق مختلفة. كما يجب الاعتماد على الحوار والتعاون في حل الخلافات والنزاعات في المنطقة والابتعاد عن الحل العسكري.

-تكون العواقب الإنسانية لهذه النزاعات وخيمة جدا بسبب النزوح واسع النطاق وما يخلفه من تأثير تراكمي على الخدمات الأساسية ومصادر كسب العيس.

-تتفاوت حدة النزاعات طويلة الأمد عبر الزمان والمكان مما يعني أن السلام النسبي يمكن أن يمتد إلى فترات طويلة في بعض الأحيان أو يتحقق عبر مناطق واسعة تشهد نزاعا ، بينما يستمر العنف والصراع في مناطق أخرى.

-عدم قدرة مؤسسات الدولة على احتواء النزاع يؤدي إلى تفاقمه وقد ينعكس سلبا على استقرار الدولة في حد ذاتها ووحدتها.

-تتعرض نزاعات مسلحة عديدة للتدويل بطرق مختلفة سواء بتدخل دول أو منظمات دولية ، أو عن طريق نسوء جماعات مسلحة عابرة للحدود الوطنية تعمل على المستوى الدولي .

[1] مزارة زهيرة، "التنوع الاثني وانعكاساته على عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الافريقي" **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد:06، ماي 2020، ص289.

-تحول النزاعات الاجتماعية المتأصلة دون وحدة الهوية الوطنية وبالتالي صعوبة تغلغل الدولة وبسط سيطرتها على كافة أراضيها.

-تعتبر النزاعات المتأصلة اكبر معيق للتنمية في المنطقة لان التنمية بمختلف مجالاتها تتطلب مجتمعا مستقرا ، فالانسان لا يتجه الى الاهتمام بالمشاركة السياسية أو يحرص على أن تكون الانتخابات ديمقراطية نزيهة وهو في بيئة لاتتوفر فيها أدنى شروط السلامة الشخصية.

5. قائمةالمراجع:

1-**اللجنة الدولية للصليب الأحمر** ،"النزاعات الممتدة والعمل الإنساني ، من واقع التجارب الحديثة للجنة الدولية للصليب الأحمر "، جنيف ،2016.

2-بومدين وسيلة، "التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا واثره على بناء الدولة الوطنية"، **مجلة الاستاد الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد :05، العدد 2، جانفي 2021.

3-داستن ايه لويس، " مفهوم النزاع المسلح المتطاول الاجل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي وانهاء النزاعات المسلحة بموجب القانون الدولي، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، 2020.

4-شلغوم نعيم، بوريش رياض، "بناء الدولة –الامة من منظور علا//قة الدولة بالمجتمع" ، **المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 04 ، العدد:02، ديسمبر 2020.

5-عبد الوهاب بن خليف، "التعددية الاثنية وتاثيرها على بناء الدولة الوطنية في افريقيا ،القرن الافريقي انموذجا"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد: 06، جوان 2016.

6-عبد الوهاب بن خليف، "التعددية الاثنية وتاثيرها على بناء الدولة الوطنية في افريقيا ،القرن الافريقي انموذجا"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد: 06، جوان 2016.

7-لبنى بهولي ،" الازمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية"، **رسالة ماجستير**،جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010/2009 .

8-ـــ،ـــ ،" النزاعات الاجتماعية المتأصلة في افريقيا جنوب الصحراء" ، **أطروحة دكتوراه** ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018.

9-محمد عبد الله (يونس) ،: " استحقاق مؤجل: إشكاليات تطبيق العدالة الانتقالية في الدول العربية" ، التحليلات (التحولات الداخلية)، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ، 2013/01/16. **على الرابط:** https://bit.ly/2MlmSuT استرجع بتاريخ : 2022/05/23

10-مزارة زهيرة، "التنوع الاثني وانعكاساته على عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الافريقي" ،**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد:06، ماي 2020.

11-مسيح الدين تسعديت ،"خصوصية النزاعات الافريقية وتداعياتها على آليات الإدارة حالة مالي"، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد 23، جوان 2016.

Colarsi,micheal and william r.thompson, « strategic rivalries, protracted conflict, and crisis escalation », **journal of peace research** , n :39,may 2002,pp 263-364. -12

[13]-هشام جعفر، " من صراع الحضارات الى صراع الهويات" ، **من الموقع الالكتروني** : https://www.aljazeera.net/opinions/2021/5/10/%D9%85%D9%86-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%84%D9%8A-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA، تاريخ الاطلاع 2022/05/24، الوقت : 15.58.